تقرير موضوعي

الهجمات على المستشفيات خلال تصعيد الأعمال العدائية في غزة

(7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 – 30 حزيران/ يونيو 2024)

31 كانون الأول/ ديسمبر 2024

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER
Occupied Palestinian Territory

الفهرس

المقدمة 3
الاعتداءات على المستشفيات 5
النمط العام للهجمات على المستشفيات 5
تبريرات إسرائيل للهجوم على المستشفيات 9
الضربات على المستشفيات أوبالقرب منها 10
إطلاق النار على المدنيين، بمن فيهم الطواقم الطبية 12
استخدام تكتيكات الحصار تجاه المستشفيات والمرافق التابعة لها 13
أثر الهجمات على المستشفيات 14
التحليل القانوني 16
انتهاكات لالتزامات السلطة القائمة بالاحتلال 16
انتهاكات وضع الحماية للمستشفيات والعاملين في المجال الطبي 17
انتهاكات الالتزامات المتعلقة بالهجمات باستخدام الأسلحة المتفجرة 18
انتهاكات تتعلق باستخدام المستشفيات لغايات غير وظيفتها الإنسانية 19
انتهاكات أخرى خلال حصار المستشفيات 19
جرائم محتملة بموجب القانون الدولي 20
الاستنتاجات 20

المقدمة

1. يعرض هذا التقرير بواعث القلق البالغ بشأن الهجمات على المستشفيات والعمليات داخلها وفي محيطها في غزة خلال الفترة الممتدة من 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 30 حزيران/يونيو 2024. في سياق التصعيد المستمر للأعمال العدائية في غزة، وثق مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان منذ مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2023 هجمات متكررة على المستشفيات والعمليات داخل المستشفيات وفي محيطها مما أدى إلى استمرار القتال في العديد من المستشفيات وحولها.[1] وقد أدى هذا النمط إلى تدمير معظم المستشفيات في غزة، مما دفع بنظام الرعاية الصحية إلى حد الانهيار التام. تم الإبلاغ عن هجمات على المستشفيات في كل منطقة من المناطق التي نفذ فيها الجيش الإسرائيلي عمليات برية، بدءًا من تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 بهجوم على مجمع الشفاء الطبي ومستشفيات أخرى في مدينة غزة. وفي نهاية شهر حزيران/يونيو 2024، كان 22 مستشفى من أصل 38 مستشفى في جميع أنحاء قطاع غزة قد توقفت عن العمل، وفقًا لوزارة الصحة الفلسطينية[2].

2. وقد طبق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منهجيته المعيارية في جمع المعلومات الواردة في هذا التقرير وتقييمها والتحقق منها، واستخلاص الاستنتاجات استناداً إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وظل رصد الانتهاكات والتحقق منها يشكلان تحديا كبيرا، بما في ذلك بسبب القيود المفروضة على الوصول، وارتفاع مستوى انعدام الأمن، والتهديدات والهجمات المباشرة أيضا على موظفي الأمم المتحدة والمراقبين والعاملين في المجال الإنساني. ومع ذلك، استمرت أعمال التحقق، وتم جمع المعلومات من مصادر مستقلة متعددة، بما في ذلك الضحايا والشهود، والخبراء العسكريين وخبراء الأسلحة، والمصادر المفتوحة، بما في ذلك صور الأقمار الصناعية ومقاطع الفيديو والصور، والمنظمات والأفراد الموثوقين، والوثائق الرسمية وغيرها من الوثائق. وشمل تحليل المعلومات خبرات قانونية وخبرة في مجال الأسلحة، بما في ذلك من خبراء مستقلين. تم تضمين النتائج في التقرير حيث تم استيفاء معيار "الأسس المعقولة" للإثبات، أي عندما يكون لدى المراقب الموضوعي والحصيف عادةً أسس معقولة للاعتقاد بأن الوقائع حدثت على النحو الموصوف، وحيثما تم استخلاص استنتاجات قانونية، فإن هذه الوقائع تستوفي جميع عناصر الانتهاك. في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2024، تم إطلاع البعثتين الدائمتين لإسرائيل ودولة فلسطين على التقرير لإبداء تعليقاتهما على الواقعة. وقد ردت دولة فلسطين وإسرائيل بتعليقات في 19 و20 كانون الأول/ ديسمبر، تباعا، وقد رحب مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بهذه التعليقات، التي يمكن الاطلاع عليها هنا.

3. كان نظام الرعاية الصحية في غزة يعاني من قصور شديد حتى قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. فقد أدى الحصار المفروض على غزة منذ 17 عامًا في سياق الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ 57 عامًا، بالإضافة إلى الدمار الناجم عن التصعيد المتكرر للأعمال العدائية منذ عام 2008، والذي قصفت خلاله القوات الإسرائيلية غزة بانتظام، إلى الاعتماد الواسع على المساعدات الخارجية وفرض قيود مشددة على وصول الأشخاص والبضائع إلى غزة وتنقلهم من وإلى القطاع، بما في ذلك تلك

[1] يعكس هذا التقرير أنماط الانتهاكات بعد تصعيد الأعمال العدائية التي بدأت في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وهو تحديث لتقرير مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وينبغي قراءته بالاقتران مع: '1' التقرير المواضيعي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان: الهجمات العشوائية وغير المتناسبة خلال النزاع في غزة (من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2023) (https://www.ohchr.org/en/documents/reports/thematic-report-indiscriminate-and-disproportionate-attacks-during-conflict-gaza,)، (19 حزيران/يونيو 2024)؛ ب) تقرير مكتب المفوضية الموضوعي: الاحتجاز في سياق تصعيد الأعمال العدائية في غزة (من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى حزيران/يونيو 2024) (https://www.ohchr.org/en/documents/reports/detention-context-escalation-hostilities-gaza (October 2023 to June 2024))، (31 تموز/يوليو 2024)؛ (ج) تقرير مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المستكمل: تقرير ستة أشهر عن حالة حقوق الإنسان في غزة: من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 إلى 30 نيسان/أبريل (https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/opt/20241106-Gaza-Update-Report-OPT.pdf)2024، (8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024)؛ رابعا) "حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والالتزام بضمان المساءلة والعدالة"، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان، https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FHRC%2F55%2F28&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False.

[2] https://t.me/MOHMediaGaza/5550

الضرورية للرعاية الصحية[3]. وقد أدى ذلك إلى تهيئة الظروف الملائمة لتفشي أوجه القصور في توفير الرعاية الصحية والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان للفلسطينيين في غزة، بما في ذلك حقهم في الحياة[4] والصحة[5].

4. وقد تدهور الوضع إلى مستوى كارثي منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث استُهدف هذا النظام الصحي المتضرر أصلاً، مما أدى إلى مقتل المئات من العاملين في المجالين الصحي والطبي. يحدد هذا التقرير الأنماط المتبعة في سير الأعمال العدائية فيما يتعلق بالهجمات على المستشفيات وفي المناطق المجاورة لها، حيث يتناول العديد من الحالات التي رصدتها مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن كثب. وغالبًا ما اتبعت الهجمات على المستشفيات نمطًا متشابهًا، حيث شملت الهجمات على المستشفيات قصفًا صاروخيًا على مباني المستشفيات، وتدمير مرافق المستشفيات، وإطلاق النار على المدنيين، والحصار، وكذلك الاستيلاء المؤقت على مباني المستشفيات. ولا يتناول هذا التقرير بالتفصيل الحالات الكثيرة للاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري وسوء المعاملة التي تعرض لها العاملون في المجال الطبي وغيرهم من الفلسطينيين، بمن فيهم النازحون، الذين تم احتجازهم من داخل المستشفيات، والذي أفاد عنها في أماكن أخرى[6]. ومع ذلك، فمن الواضح أن هذه الخسائر في الكوادر المؤهلة ساهمت في انهيار نظام الرعاية الصحية.

5. وقد كانت آثار العمليات العسكرية الإسرائيلية في المستشفيات وحولها التي أدت في كثير من الحالات إلى القتال في هذه المناطق آثاراً كبيرة تجاوزت بكثير المباني المادية. فقد أدى ذلك إلى فقدان إمكانية الحصول على العلاج الأساسي المنقذ للحياة؛ وفقدان إمكانية الوصول إلى الأماكن الآمنة، بما في ذلك الملاجئ التي تشتد الحاجة إليها؛ وفقدان الرعاية الصحية للأمراض المزمنة، مما أدى إلى تحويل الحالات غير المهددة للحياة إلى حالات قد تكون قاتلة. أدى تدمير نظام الرعاية الصحية في غزة، بجانب القيود التي فرضتها إسرائيل على دخول وتوزيع الإمدادات الطبية، إلى تدهورت الأحوال الصحية لدى جميع السكان بشكل مفجع[7] واحداث كارثة صحية مع انتشار الأمراض المعدية بين السكان بما في ذلك شلل الأطفال والكبد الوبائي (أ) والإسهال الحاد واليرقان.[8] وقد تسبب هذا الأمر في معاناة جماعية ونتج عن ذلك وفاة آلاف المدنيين الفلسطينيين وسيستمرون في الموت إلى أن يتم إعادة بناء النظام الصحي

6. تتمثل إحدى القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني في وجوب جمع الجرحى والمرضى ورعايتهم. ويحظى جميع الجرحى والمرضى، بمن فيهم المدنيون، والأشخاص العاجزون عن القتال، بالحماية.[9] وعلاوة على ذلك، يوفر القانون الدولي الإنساني حماية محددة للموظفين الطبيين والوحدات الطبية التي يتلقى فيها الجرحى والمرضى الرعاية، بما في ذلك المستشفيات.[10]

---

[3] انظر التقارير الدورية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، وآخرها: "حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والالتزام بضمان المساءلة والعدالة"، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 4آذار/مارس 2024، (A/HRC/55/28)؛ و"الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية"، تقرير الأمين العام، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023، https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2F78%2F502&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False.

[4] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (6).

[5] المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. 12؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم 14. 14، الفقرات. 4 و12(أ) و(ب) و32 و43-5؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفقرات 4 و12(أ) و(ب) و32 و43-5؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رقم 3. 9-14. انظر أيضًا المواد 24(1)، 38(1). 24(1) و38(1) و38(4)). إن إسرائيل ملزمة بهذه الأحكام في الأراضي الخاضعة لولايتها القضائية في ممارسة الصلاحيات المتاحة لها كسلطة احتلال. وفي غزة، تتناسب التزامات إسرائيل بموجب قانون الاحتلال في غزة مع درجة سيطرتها الفعلية (انظر محكمة العدل الدولية، الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/131/131-20040709-ADV-01-00-EN.pdf)، 9 تموز/يوليو 2004، الفقرات من 109 إلى 114؛ ومحكمة العدل الدولية، الآثار القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/186/186-20240719-adv-01-00-en.pdf)، 19 تموز/يوليو 2024، الفقرة 94). 94).

[6] انظر تقرير مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بعنوان (الاعتقال في سياق تصعيد الأعمال العدائية في غزة (تشرين الأول/ أكتوبر 2023 – حزيران/يونيو 2024) https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/opt/20240731-Thematic-report-Detention-context-Gaza-hostilities.pdf ,

[7] منظمة الصحة العالمية، "الظروف الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية"، 17 أيار/مايو 2024 https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA77/A77_12-en.pdf

[8] https://www.bmj.com/content/387/bmj.q2186; https://www.who.int/director-general/speeches/detail/who-director-general-s-remarks-at-meeting-of-the-united-nations-security-council-on-the-situation-of-the-health-system-in-gaza---6-november-2024

[9] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قواعد بيانات القانون الدولي الإنساني، القاعدة 110

[10] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قواعد بيانات القانون الدولي الإنساني، القاعدتان 25، و28.

الاعتداءات على المستشفيات

النمط العام للهجمات على المستشفيات

7. وقد خلص الرصد الذي قام به مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي في المستشفيات وداخلها وحولها اتبعت عموماً نمطاً معيناً كانت له آثار كارثية في كثير من الأحيان على وظائف المستشفيات وعلى حياة من يعتمدون على خدماتها، وكذلك على من فقدوا منازلهم وكانوا يحتمون داخلها. وقد بدأت عمليات الجيش الإسرائيلي ضد المستشفيات بشكل عام بـ (أ) الغارات الجوية أو القصف على المستشفيات و/أو في محيط المستشفى، مما أدى في كثير من الأحيان إلى إلحاق أضرار جسيمة بمباني المستشفيات ومعداتها؛ (ب) محاصرة المستشفيات بقوات برية، ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى المستشفى ومنع الإمدادات الطبية؛ (ج) مداهمة[11] المستشفى بمساعدة الآليات الثقيلة، بما في ذلك الدبابات والجرافات; (د) احتجاز الطواقم الطبية والمرضى ومرافقيهم، وكذلك النازحين الذين لجأوا إلى داخل المستشفى؛ (هـ) إجبار من تبقى من المرضى والنازحين وغيرهم على مغادرة المستشفى؛ وأخيرًا؛ (و) انسحاب القوات من المستشفى مخلفةً وراءها أضرارًا جسيمة في الهياكل والمباني والمعدات الموجودة داخله، مما أدى إلى توقف المستشفى عن العمل فعليًا.

8. وقد أثرت عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي، بما في ذلك مداهمات المستشفيات، على معظم مرافق الرعاية الصحية الرئيسية في جميع أنحاء غزة، بما في ذلك المستشفى الإندونيسي ومستشفى كمال عدوان ومستشفى العودة في شمال غزة، ومجمع الشفاء الطبي في مدينة غزة، وكذلك مستشفى الأمل ومجمع ناصر الطبي في خان يونس. وتظهر المعلومات المتعلقة بالحالات التي رصدها مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أنماطاً من هجمات الجيش الإسرائيلي على المرافق الطبية في جميع أنحاء غزة.

9. وكانت أول عملية كبيرة شنّها الجيش الإسرائيلي ضد مستشفى قد استهدفت **مجمع الشفاء الطبي** في منطقة الرمال بمدينة غزة في مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر[12]، حيث أفادت التقارير بأن نحو 000 50 نازح كانوا يحتمون فيه[13]. وأسفرت الغارات والهجمات الأخرى في محيط المستشفى وأراضيه بين يومي 3 و17 تشرين الثاني/نوفمبر عن مقتل ما لا يقل عن 25 فلسطينيًا، من بينهم ثلاثة من العاملين في المجال الطبي، وألحقت أضرارًا ودمارًا واسع النطاق، بما في ذلك وحدة العناية المركزة وقسم أمراض القلب وجهاز التصوير بالرنين المغناطيسي في المستشفى وألواح الطاقة الشمسية وخزانات المياه والآبار وأنابيب الأكسجين.
وأفادت التقارير أن الجيش الإسرائيلي حاصر مجمع الشفاء الطبي في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر، وسيطر على محيط المستشفى وقيّد حرية حركة المدنيين والعاملين في المستشفى بشكل كبير من الداخل والخارج، وذلك من خلال توجيه النيران الحية على جميع التحركات داخل المستشفى وفي محيطه. ثم اقتحم الجيش الإسرائيلي المستشفى وأجرى عملياته من داخله في اليوم التالي. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، أجبر الجيش الإسرائيلي حوالي 5,000 فلسطيني على إخلاء المستشفى، بما في ذلك النازحين والمرضى والجرحى والطواقم الطبية. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، انسحبت قوات الجيش الإسرائيلي من المنطقة تاركة المجمع الطبي متوقفاً عن العمل بشكل شبه كامل. وفي الفترة ما بين 27 تشرين الأول/ أكتوبر و24 تشرين الثاني/ نوفمبر، أصدر الجيش الإسرائيلي أكثر من 27 بيانًا زعم فيها وجود أنفاق واسعة تحت المستشفى تستخدمها كتائب القسام التابعة لحركة حماس، وأن المستشفى كان المقر الرئيسي "لنشاط حماس الإرهابي"[14]. في يناير 2024، نشر الجيش الإسرائيلي مقطعي فيديو لأنفاق يُزعم أنها تحت المستشفى، وآخر يعرض بعض الأسلحة التي عُثِر عليها في غرفة الرنين المغناطيسي في الشفاء[15].. كما ادعى الجيش الإسرائيلي أنه عثر على غرفة تحتوي على معدات تكنولوجية ومعدات عسكرية وقتالية تستخدمها "منظمة حماس الإرهابية"[16] . كما نشر الجيش الإسرائيلي

---

[11] يشير مصطلح "المداهمة" إلى حالات دخول قوات الجيش الإسرائيلي بأعداد كبيرة إلى المستشفيات بالقوة وتنفيذ عمليات داخلها.

[12] يعد مجمع الشفاء الطبي أكبر مستشفى علاجي في غزة، ويضم ثلاث مستشفيات تخصصية: مستشفى النساء والتوليد، مستشفى مع دائرة حضانة للأطفال الخدج، مستشفى الطب الباطني، ومستشفى الجراحة، وقسم الطوارئ، ووحدة العناية المركزة، وقسم الأشعة، وبنك الدم وغيرها. تفيد التقارير بأن مستشفى الشفاء يستخدم ما يقارب 1500 موظف، بمن فيهم أكثر من 500 طبيب وطبيبة، 760 ممرض وممرضة، و32 صيدلي وصيدلية، و200 موظف إداري، أو نحو 25% من إجمالي العاملين في المستشفيات في غزة.

[13] https://news.un.org/ar/story/2023/12/1127207

[14] إعلان جيش الدفاع الإسرائيلي بتاريخ 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 في الساعة 00.02، إعلان جيش الدفاع الإسرائيلي بتاريخ 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 في الساعة 00.02 وتكرر في رد إسرائيل على التقرير. يمكن الاطلاع على بعض الروابط الخاصة بالبيانات والفيديوهات الـ 27 في رد إسرائيل على التقرير.

[15] https://videoidf.azureedge.net/6cb5b1f7-6223-4917-bfe5-a2cb77c9e80d

[16] بيان صحفي قوات الجيش الإسرائيلي تواصل العملية الدقيقة والمحددة الأهداف في مستشفى الشفاء| جيش الدفاع الإسرائيلي، 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 (https://www.idf.il/en/mini-sites/idf-press-releases-israel-at-war/november-23-pr/idf-troops-are-continuing-the-precise-and-targeted-operation-in-the-shifa-hospital/,

أيضًا مواصفات خمسة أشخاص ادعى أنهم "عناصر إرهابية[17]" اعتُقلوا في مجمع الشفاء. غير أن الجيش الإسرائيلي لم يقدم في هذه الحالة وفي معظم الحالات الأخرى أدلة دامغة تدعم مزاعمه، ولا سيما فيما يتعلق بادعاءاته بأن مجمع الشفاء كان يضم "مركز القيادة والسيطرة" أو مقر قيادة حماس. كما لم يتم التحقق من هذه التأكيدات بشكل مستقل.

10. وفي عملية عسكرية أوسع نطاقًا في شمال غزة بين شهريْ تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2023، والتي قُتل وجُرح خلالها العديد من الفلسطينيين، تعرضت ثلاثة مستشفيات - مستشفى كمال عدوان والمستشفى الإندونيسي ومستشفى العودة[18] - على مقربة من بعضها البعض لهجمات الجيش الإسرائيلي. وفي حالة **مستشفى العودة**، في الفترة ما بين 28 تشرين الأول/أكتوبر و8 كانون الأول/ديسمبر، تم الإبلاغ عن عدة غارات شنها الجيش الإسرائيلي على المستشفى والمناطق المجاورة له، حيث تم تدمير أو إلحاق الضرر بمرافق المستشفى والعديد من المباني المجاورة. ووفقًا لرصد مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، حاصر الجيش الإسرائيلي في 5 ديسمبر/كانون الأول مستشفى العودة بالدبابات والقوات، بينما كان ما يقرب من 250 شخصًا، بما في ذلك حوالي 100 موظف و40 مريضًا، بالإضافة إلى عدد غير معروف من النازحين داخليًا ومرافقي المرضى، لا يزالون في الداخل. وفي 17 ديسمبر/كانون الأول، داهمت قوات الجيش الإسرائيلي المستشفى واعتقلت مدير المستشفى قبل العودة في اليوم التالي واحتجاز موظفين آخرين في المستشفى، بمن فيهم الدكتور عدنان البرش. وأُعلن عن وفاة الدكتور البرش أثناء احتجازه لدى إسرائيل في أبريل 2024. وظل مدير المستشفى رهن الاحتجاز حتى نهاية الفترة المشمولة في التقرير. وكشفت صور التقطتها الأقمار الصناعية بين 9 و20 كانون الأول/ ديسمبر 2023 عن سواتر ترابية أقيمت لإعاقة الحركة من المستشفى وإليه ولتوفير غطاء من النيران والاشتباك بالنيران، وحواجز طرق وأنشطة عسكرية حول المستشفى، مما منع أي شخص من الوصول إلى المنشأة الطبية. واستمر الحصار، الذي واجهت خلاله المنشأة نقصا في الأدوية والأغذية مع تأثير حتمي على تقديم الرعاية الصحية، حتى 22 كانون الأول/ ديسمبر وعلى الرغم من العملية العسكرية للجيش الإسرائيلي ومداهمته لمستشفى العودة، إلا أن الجيش لم يقدم ادعاءات بوجود نشاط معاد من مستشفى العودة. ما زال تأثير الهجمات على هذه المستشفيات كبيرا، حيث إن المستشفيات الثلاث التي كانت لا تزال تعمل بشكل جزئي فقط بحلول حزيران/ يونيو 2024. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى

[17] القبض على عناصر إرهابية بارزة في الشفاء، 21 آذار/ مارس 2024 idfanc.activetrail.biz/ANC21032024483 ,
[18] مشفى خاص تديره جمعية العودة الصحية والمجتمعية ويقدم بشكل أساسي خدمات رعاية للحوامل والأمهات.

الأضرار الجسيمة لتي لحقت بها بسبب عمليات الجيش الإسرائيلي والقيود اللاحقة على تسليم المعدات اللازمة لتشغيلية بشكل كامل.

مستشفى العودة، شمال غزة Imagery © Maxar 2023 WorldView-3 image - تحليل بواسطة: مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية

11. في أوائل كانون الأول/ديسمبر 2023، بدأ الجيش الإسرائيلي عمليات عسكرية واسعة النطاق في خان يونس، ولا سيما في الجزء الغربي منها حيث يقع اثنان من المستشفيات الرئيسية في المحافظة - **مستشفى الأمل**[19] ومجمع النصر الطبي. وخلال عمليته البرية، هاجم الجيش الإسرائيلي مستشفى الأمل والمقر المجاور لمقر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني[20] والمناطق المجاورة له، مما أدى إلى إلحاق أضرار بمباني المستشفى وسيارات الإسعاف، فضلاً عن سقوط قتلى وجرحى من الفلسطينيين. وفي 22 كانون الثاني/يناير، حاصرت قوات الجيش الإسرائيلي مستشفى الأمل ومقر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وأغلقت الطرق

[19] بحسب جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية، أقدم جيش الدفاع الإسرائيلي في 25 آذار/مارس 2024 على إخلاء الموظفين والمرضى وموظفي الهلال الأحمر من مستشفى الأمل، في حين أخرج مستشفى الأمل من الخدمة في 26 آذار/ مارس.

[20] يقع كل من مستشفى الأمل والمقر الرئيسي لجمعية الهلال الأحمر في نفس المقر، حيث يعمل مستشفى الأمل تحت إشراف الهلال الأحمر الفلسطيني، ويعد واحدا من مرافق الجمعية. يقع كل من مستشفى الأمل ومقر الهلال الأحمر الفلسطيني في حي الأمل في الجزء الغربي من مدينة خانيونس، حيث يقعان على مسافة 500 متر من مجمع ناصر الطبي في الحي ذاته. ويخدم مستشفى الأمل ومجمع ناصر الطبي سكان غربي خانيونس بما فيها منطقة المواصي حيث يحتمي الفلسطينيون حيث أمر الجيش الإسرائيلي مرارا وتكرار بإجلاء من كانوا في مناطق معينة من خانيونس والتوجه نحو هذه المنطقة.

المحيطة بالمستشفى ومنعت أي حركة من وإلى المرفق الطبي. ووفقا لرصد مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في 30 كانون الثاني/يناير، داهمت قوات الجيش الإسرائيلي فناء المستشفى، مما أجبر 7,000 نازح كانوا يحتمون به على المغادرة. وفي 7 شباط/ فبراير، أطلقت مركبات الجيش الإسرائيلي المتمركزة أمام مستشفى الأمل النار مباشرة على المستشفى، وبعد يومين داهمت قوات الجيش الإسرائيلي المستشفى[21] . وخلال المداهمة، اعتقل الجيش الإسرائيلي العديد من أفراد الطاقم الطبي والمرضى ومرافقي المرضى من المستشفى[22]. وزعم بعض أفراد الطاقم الطبي الذين أطلق الجيش الإسرائيلي سراحهم فيما بعد أنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة أثناء احتجازهم. وبينما كانت عملية الجيش الإسرائيلي في خان يونس مستمرة، داهم الجيش الإسرائيلي المستشفى للمرة الثانية في 25 مارس/آذار، وأمر بإخلاء المرضى المتبقين ومرافقيهم. وانسحب الجيش الإسرائيلي من مستشفى الأمل في 7 نيسان/أبريل كجزء من انسحابه الأوسع من خان يونس[23]. وزعم جيش الدفاع الإسرائيلي أن "إرهابيي حماس" كانوا يعملون من داخل مستشفى الأمل ومجمع ناصر الطبي ومحيطهما[24]. ولم تتمكن المفوضية من التحقق من وجود جماعات فلسطينية مسلحة في المنطقة.

12. بعد إعادة الفتح الجزئي **لمجمع الشفاء الطبي**، اقتحم الجيش الإسرائيلي مجمع الشفاء الطبي للمرة الثانية، في الفترة ما بين 18 آذار/مارس و1 نيسان/أبريل 2024، مما أدى إلى خراب المجمع ومحيطه بالكامل. في 18 آذار/مارس في الساعة 0359، أعلن الجيش الإسرائيلي عن عملية عسكرية جارية في مجمع الشفاء الطبي، مدعيًا أن العملية استندت إلى معلومات استخباراتية تشير إلى استخدام المستشفى من قبل "كبار إرهابيي حماس[25]". وفي وقت المداهمة، كان المرضى والنازحون داخليًا يحتمون في المرفق الطبي، حيث أفادت التقارير أن عددهم بلغ 7,000 شخص. وفي الفترة ما بين 18 آذار/مارس و1 نيسان/أبريل، عندما كان الجيش الإسرائيلي في مجمع الشفاء الطبي، سُجلت غارات وقصف شبه متواصل للجيش الإسرائيلي على المباني السكنية في محيط المستشفى، مما أسفر عن مقتل العديد من الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وتحقق مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من مقتل 22 شخصًا على الأقل في المنطقة المجاورة: تسعة أطفال وسبع نساء وستة رجال . وخلال هذه الفترة، تم الإبلاغ أيضًا عن وقوع معارك برية بين الجيش الإسرائيلي والجماعات الفلسطينية المسلحة في المنطقة. ويبدو أن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي دخلت المستشفى وعملت من داخله بحلول 20 آذار/مارس على أبعد تقدير، عندما زار رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي الموقع[26] .

13. وعندما انسحبت قوات الدفاع الإسرائيلية من مجمع الشفاء الطبي في 1 نيسان/أبريل، كان المستشفى في حالة خراب كامل. ولم يتمكن مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من تحديد المسؤولية عن الأضرار. وقد وقع جزء كبير منها بينما كان جيش الدفاع الإسرائيلي يعمل من داخل المجمع، وقيل إنه كان يقوم بعمليات بحث عن رهائن أو رفات رهائن. ومع ذلك، أصدرت الجماعات الفلسطينية المسلحة بيانات تدعي فيها أنها أصابت قوات الجيش الإسرائيلي في محيط المستشفى، بما في ذلك إطلاق قذائف الهاون[27] . وفي 24 آذار/مارس، عندما لوحظت أكبر الأضرار التي لحقت بالمجمع الطبي، اتهم متحدث عسكري إسرائيلي الجماعات المسلحة الفلسطينية بإطلاق قذائف الهاون على المستشفى[28].

14. وتسببت المداهمة الثانية على مجمع الشفاء الطبي في حرمان المرضى من الدواء والغذاء والماء والأكسجين بسبب قطع التيار الكهربائي. ووفقًا لوزارة الصحة الفلسطينية، توفي خمسة مرضى على الأقل في المستشفى أثناء العملية. وفي أعقاب انسحاب الجيش الإسرائيلي من المستشفى، أفادت التقارير أنه تم العثور على ثلاث مقابر جماعية في المستشفى، حيث تم انتشال ما لا يقل عن 80 جثة مما يثير مخاوف جدية من احتمال ارتكاب جرائم بموجب القانون الدولي. وأفادت التقارير أنه تم العثور على بعض الجثث مع وجود قساطر وقنيات لا تزال متصلة بها، مما يشير إلى أنهم كانوا مرضى في المستشفى. كما وردت تقارير تفيد بأن عشرات الجثث التي عُثر عليها داخل المجمع كانت لمرضى من بينهم مرضى من وحدة العناية المركزة وآخرون توفوا بسبب تفاقم حالتهم الصحية الناجمة عن نقص العلاج الطبي اللازم. وأفادت التقارير أن ما لا يقل عن ثلاثة أطباء كانوا داخل مجمع الشفاء الطبي وقت الغارة قد قتلوا في محيط المستشفى بعد أن أجبرهم الجيش الإسرائيلي على المغادرة،[29] ما يثير مخاوف إضافية بشأن إخفاق الجيش الإسرائيلي بالوفاء بالشروط السارية بموجب القانون الدولي على عمليات الإجلاء [30] بما في ذلك الالتزام بضمان تأمين عمليات إجلاء

[21] https://x.com/PalestineRCS/status/1755929388036595958
[22] https://x.com/PalestineRCS/status/1756054550513861032
[23] https://t.me/idfofficial/6537
[24] https://t.me/idfofficial/6718
[25] https://t.me/idfofficial/7114
[26] https://t.me/idfofficial/7145
[27] على سبيل المثال، https://t.me/AlQastalps/168313 ; https://t.me/gaza1984/864 ,
[28] https://www.idf.il/187687
[29] وأفاد مكتب وزارة الصحة الفلسطينية في غزة أنه كان على اتصال بالأطباء الثلاثة، الذين حققت معهم قوات الاحتلال الإسرائيلي من قبل في قسم العيادات الخارجية، ثم أمرتهم بمغادرة المستشفى باتجاه جنوب غزة. ولم يتمكن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان من التحقق من وفاتهم أو أسباب وفاتهم، ولم يصدر جيش الدفاع الإسرائيلي أي بيان بشأن هؤلاء الأطباء.
[30] https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/opt/20241106-Gaza-Update-Report-OPT.pdf الفقرات 49-54

آمنة للمدنيين النازحين،[31] وبقدر ما لا تفي عمليات الإجلاء القسري بهذه الشروط، فإنها غير قانونية وقد ترقى إلى أعمال التهجير القسري، بما في ذلك الترحيل القسري المحظور بموجب القانون الدولي[32].

فلسطينيون يتفقدون الأضرار التي لحقت بمستشفى الشفاء، مدينة غزة، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من المستشفى والمنطقة المحيطة به بعد عملية استمرت أسبوعين، وسط الصراع المستمر بين إسرائيل وحماس، 1 نيسان/ أبريل 2024. REUTERS / داود أبو الكاس

تبريرات إسرائيل للهجوم على المستشفيات

15. وفي جميع الحالات التي هاجم فيها الجيش الإسرائيلي المستشفيات، باستثناء مستشفى العودة في شمال غزة ومستشفى شهداء الأقصى في دير البلح في وسط غزة، زعمت إسرائيل أن المستشفيات كانت تستخدمها الجماعات الفلسطينية المسلحة[33]. وفي ردها على هذا التقرير، تطرح إسرائيل تلك الحجج لا سيما في الحديث عن مستشفيات الرنتيسي، والشيخ حمد، والقدس، والإندونيسي، وناصر[34]. ومع ذلك، لم يتوفر حتى الآن سوى القليل من المعلومات المتاحة للجمهور لإثبات هذه الادعاءات، والتي ظلت غامضة وفضفاضة، وفي بعض الحالات تبدو متناقضة مع المعلومات المتاحة للجمهور.[35]

16. من بين جميع الهجمات الإسرائيلية على المستشفيات في غزة، قدم الجيش الإسرائيلي أكبر قدر من المعلومات عن أسباب هجومه فيما يتعلق بهجماته على مجمع الشفاء الطبي، وزعم مراراً وتكراراً استخدامه في أعمال عدائية. ففي الفترة ما بين 27 تشرين الأول/أكتوبر و24 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الجيش الإسرائيلي أكثر من 27 بياناً ادعى فيها أن مستشفى الشفاء كان "المقر الرئيسي

[31] اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 49.

[32]

[33] انظر المرفق بتعليقات إسرائيل المرتبطة بالفقرة 2.

[34] https://www.idf.il/en/mini-sites/idf-press-releases-israel-at-war/november-23-pr/special-footage-from-the-rantisi-hospital-in-gaza/; https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/idf-releases-new-intel-detailing-hamas-use-of-gaza-hospitals-for-terror/; https://www.idf.il/en/mini-sites/israel-at-war/war-on-hamas-2023-resources/terrorists-fire-rpgs-from-al-quds-hospital/; https://www.idf.il/en/mini-sites/israel-at-war/war-on-hamas-2023-resources/hamas-terrorist-infrastructure-embedded-beneath-the-indonesian-hospital/

[35] وقد أثار مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مزيدًا من الشكوك، انظر https://www.theguardian.com/law/2024/dec/11/claims-of-hamas-fighters-in-gaza-hospitals-may-have-been-exaggerated-says-senior-icc-prosecutor.

لنشاط حماس الإرهابي[36]" وأن "حماس[37]" كانت تدير مراكز قيادة وسيطرة داخل المستشفى وأنها كانت توجه الهجمات الصاروخية وتقود القوات من هناك[38]. وذكر الجيش الإسرائيلي أن "حماس" كانت تحتجز الرهائن في المستشفى[39] ، وأنها كانت تستخدم سيارات الإسعاف التابعة للمستشفى في النقل[40]، وأنها كانت تسرق الوقود من المستشفى[41] ، وتمنع المستشفى من الحصول على الوقود الذي يوفره الجيش الإسرائيلي[42]، وأن "حماس" كانت تستخدم أشخاصاً داخل المستشفى كدروع بشرية[43]. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه حصل على هذه المعلومات من خلال مكالمات هاتفية[44] تم اعتراضها ومن مصادر داخل نظام الرعاية الصحية في غزة[45]. كما أكد الجيش الإسرائيلي أن الفلسطينيين قالوا خلال التحقيقات إن عناصر من سلطات الأمر الواقع كانوا يستخدمون المستشفى كقاعدة للعمليات دون توضيح ما إذا كان ذلك يشير إلى عناصر القسام أو عناصر مدنية من حماس [46] . بحسب حكومة إسرائيلي، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي قد أصدر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 تحذيرا محددا لوقف كافة النشاطات العسكرية في مستشفى الشفاء، وتفيد بأنها قد اكتشفت أنفاق واسعة بنى تحتية تابعة للقسام تحت المستشفى وداخله[47] . ومع ذلك، لم ينشر الجيش الإسرائيلي أدلة كافية لتمكين التحقق المستقل من هذه الادعاءات، وفي بعض الحالات، لم يتم دعم تصريحات الجيش الإسرائيلي بمعلومات نشرها لاحقًا. فعلى سبيل المثال، قبل العملية التي شنها الجيش الإسرائيلي على مستشفى الشفاء بين 3 و24 تشرين الثاني/نوفمبر (انظر الفقرة 9 أعلاه)، نشر الجيش الإسرائيلي رسومًا متحركة ورسومًا بيانية يزعم فيها أنه أظهر أنفاقًا واسعة النطاق وبنية تحتية أخرى تحت المستشفى كمبرر للعملية، ولكن شريطي الفيديو اللذين نشرهما في كانون الثاني/يناير 2024 لم يؤكدا هذه التصريحات، بل أظهرا أنفاقًا محدودة جدًا في أراضي المستشفى ومحيطه.

17. وصدرت تصريحات مماثلة خلال العملية الثانية التي نفذها الجيش الإسرائيلي في مجمع الشفاء الطبي بين 18 آذار/مارس و1 نيسان/أبريل 2024.[48] وذكر الجيش الإسرائيلي أن معلوماته الاستخبارية أكدت أن الجماعات الفلسطينية المسلحة "استخدمت الشفاء كمركز قيادة وسيطرة ومقر عسكري[49]". وقد نشر الجيش الإسرائيلي لقطات محررة لمقابلات أُجريت مع فلسطينيين تم احتجازهم في مستشفى الشفاء[50] مما يفترض أن المستشفى كان يستخدم كمركز للقيادة والسيطرة، بما في ذلك وحدات للمخابرات العسكرية وسلطات الأمر الواقع. ونشر جيش الدفاع الإسرائيلي صوراً لبعض الأسلحة التي قيل إنه تم العثور عليها في مجمع الشفاء الطبي، على الرغم من أنها بدت أسلحة صغيرة أساسا، وبالتالي ليست بالضرورة من النوع الذي يمكن أن يستنتج منه أن الأعمال العدائية قد انطلقت أو تم توجيهها من المستشفى.

الضربات على المستشفيات وبالقرب منها

18. وكان الحادث الوحيد الذي أسفر عن أكبر عدد من الوفيات المبلغ عنها هو الانفجار الذي وقع في **مستشفى الأهلي المعمداني في مدينة غزة** في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والذي أدى، حسبما أفادت التقارير، إلى مقتل مئات النازحين الذين كانوا يلوذون بموقف السيارات التابع للمستشفى حيث سقطت الذخيرة[51] . وعلى الرغم من إجراء تحقيق شامل مفتوح المصدر

---

[36] على سبيل المثال، بيان جيش الدفاع الإسرائيلي في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 في تمام الساعة 00.02 https://twitter.com/IDF/status/1718010359397634252

[37] وقد استخدمت علامات الاقتباس حول حماس في هذا التقرير عندما لم يتضح ما إذا كانت السلطات الإسرائيلية تشير إلى الجناح العسكري (القسام)، أو الجناح المدني، أو كليهما. وقد أكدت إسرائيل أن جميع أعضاء حماس، بما في ذلك أعضاء جناحها المدني، هم أهداف عسكرية مشروعة. وبموجب القانون الدولي الإنساني، يتمتع المدنيون بالحماية من الهجوم، ما لم يشاركوا بشكل مباشر في الأعمال العدائية (انظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 6).

[38] https://www.idf.il/142243

[39] المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي العميد دانييل هاغاري يتحدث عن جهود إنقاذ الرهائن؛ https://youtu.be/1saU9EypcbA

[40] https://x.com/IDF/status/1720644974595727778; https://twitter.com/IDF/status/1722766240786080129

[41] https://twitter.com/IDF/status/1720349136707281072

[42] https://twitter.com/IDF/status/1723811069234184587; https://x.com/IDF/status/1723929561031696828

[43] https://x.com/IDF/status/1724718737389965402 https://x.com/IDF/status/1724718737389965402

[44] https://www.idf.il/en/mini-sites/idf-recaps-daily-summaries-of-the-hamas-israel-war/daily-recap-hamas-israel-war-october-28th-2023-19-30-day-22/

[45] https://www.idf.il/en/mini-sites/idf-recaps-daily-summaries-of-the-hamas-israel-war/daily-recap-hamas-israel-war-october-28th-2023-19-30-day-22/

[46] انظر التقرير الموضوعي لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: الهجمات العشوائية وغير المتناسبة أثناء النزاع في غزة (أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول 2023)؛ (19 يونيو/حزيران 2024)، ص 10 *https://www.ohchr.org/en/documents/reports/thematic-report-indiscriminate-and-disproportionate-attacks-during-conflict-gaza*;

[47] انظر رد إسرائيل المتصل بالفقرة 2 فيما سبق.

[48] https://t.me/idfofficial/7114; https://t.me/idfofficial/7200

[49] https://t.me/idfofficial/7293

[50] مع ذلك انظر https://www.ohchr.org/en/documents/reports/detention-context-escalation-hostilities-gaza بخصوص المخاوف الخطيرة بشأن معاملة المعتقلين. ويجب التعامل مع الأدلة التي يتم الحصول عليها في مثل هذه الظروف بحذر.

[51] وأفاد مكتب وزارة الصحة الفلسطينية في غزة أن الغارة أسفرت عن مقتل 471 فلسطينيا وإصابة 342 آخرين، بينهم 28 في حالة حرجة https://www.facebook.com/MOHGaza1994/posts/pfbid0UuQUoEDCP2nfsRukPunXpDFuWUD5T2fxLFpUPYzmLsFNwfugNbWRjL7YC2zhEPnml

والتشاور مع خبراء عسكريين، على الرغم من عدم وجود تعاون أو وصول إلى المستشفى لإجراء مثل هذا التحقيق، لم يتمكن مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من تحديد المسؤولية. يجب التحقيق في هذه الضربة بشكل مستقل ومحاسبة المسؤولين عنها. في تعليقاتها على التقرير، تزعم دولة فلسطين أن الانفجار ناجم عن الضرب بصاروخ بينما تنسب إسرائيل المسؤولية عن الصاروخ الذي أصاب المستشفى الأهلي إلى حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية.

19. وخلال العمليات العسكرية في المستشفيات ومحيطها، أسفرت الضربات المتكررة التي شنها الجيش الإسرائيلي على المستشفيات ومحيطها وكذلك وسائل النقل الطبي، عن مقتل موظفين طبيين ومرضى ونازحين داخلياً وعن دمار واسع النطاق، مما يثير القلق من أن المستشفيات ووسائل النقل الطبي ومحيطها قد استُهدفت بشكل منهجي. وقد أدت آثار الضربات على المرافق والبنية التحتية، مثل خزانات المياه وألواح الطاقة الشمسية والمعدات الطبية الحيوية ومحيط المستشفيات، إلى تدمير أو إلحاق أضرار جسيمة بقدرة المستشفيات على العمل. وقد وقع هذا النمط من الغارات في فترة كانت الحاجة فيها ماسة إلى الخدمات الطبية، حيث كان عدد الجرحى الفلسطينيين الذين يحتاجون إلى علاج طبي عاجل يتزايد بسرعة بسبب الغارات الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة. وفي الفترة ما بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و30 حزيران/يونيو 2024، وثق مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وقوع غارات على ما لا يقل عن 27 مستشفى من أصل 38 مستشفى في غزة، وغارات على 12 منشأة طبية أخرى (عيادات)، بما مجموعه 136 غارة. وقد عرّضت هذه الضربات المرضى والطواقم الطبية والنازحين داخليًا لخطر الموت والإصابة بجروح.

20. فوفقاً للمعلومات التي جمعها مكتب المفوضية، في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، في حوالي الساعة 16:30، شنّ الجيش الإسرائيلي غارة جوية على الشارع أمام البوابة الرئيسية **لمجمع الشفاء الطبي** في مدينة غزة. وأصابت الغارة أمتارًا قليلة أمام قافلة من ثلاث سيارات إسعاف كانت في طريقها إلى المستشفى، مما أسفر عن مقتل اثني عشر شخصًا، من بينهم صحفي وأطفال، وإصابة عشرات الأشخاص، بما في ذلك مسعف وسائق سيارة إسعاف. وقد أكد الجيش الإسرائيلي مسؤوليته عن الغارة، مدعياً أن سيارة الإسعاف كانت تستخدمها "خلية إرهابية تابعة لحماس على مقربة من موقعهم في منطقة المعركة. وقد قُتل عدد من عناصر حماس الإرهابية في الغارة[52] ." ولم يتمكن مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من التحقق من أن من بين القتلى أي أفراد مرتبطين بالجماعات الفلسطينية المسلحة. تُظهر المواد البصرية المتاحة حشدًا أمام المستشفى وقت وقوع الغارة.

21. في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حوالي الساعة 18:10، أفادت الأنباء أن قذيفة أصابت النافذة الشمالية الغربية للطابق الثالث في **المستشفى الإندونيسي** في بيت لاهيا شمال قطاع غزة، حيث أصابت قذيفة النافذة الشمالية الغربية للمستشفى الإندونيسي في بيت لاهيا شمال قطاع غزة. ودخلت القذيفة إلى غرفة العمليات، مما ألحق أضرارًا جسيمة داخلها وأدى إلى مقتل تسعة فلسطينيين حسبما أفادت التقارير. وكان هذا الحادث جزءًا من سلسلة من الهجمات على المستشفى الإندونيسي والمناطق المجاورة له، والتي بدأت في 20 تشرين الثاني/نوفمبر وانتهت بغارة عسكرية إسرائيلية على المستشفى في 24 تشرين الثاني/نوفمبر[53] . وأشار تقييم أجراه خبراء عسكريون تابعون للمفوضية السامية لحقوق الإنسان للأضرار ومواقع الجيش الإسرائيلي خلال هذه الفترة إلى أن الغارة كانت على الأرجح نتيجة قصف مدفعي للجيش الإسرائيلي. ولم يقدم الجيش الإسرائيلي تعليقات محددة بشأن حادثة 21 تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، فقد ادعى أن الوقود والموارد الأخرى للمستشفى الإندونيسي كانت تستخدمها "حماس"، وأن "بنية تحتية إرهابية" كانت موجودة تحت المستشفى. ولم يتحقق مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من هذه الادعاءات، كما أن لجنة الإنقاذ الطبي الطارئ، وهي المؤسسة الخيرية الإندونيسية التي تدير المستشفى، قد نفت هذه الادعاءات

22. في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، حوالي الساعة 1300، أفادت التقارير أن قذيفة أصابت الطابقين الثالث والرابع من الواجهة الشمالية لمبنى الجراحة الترميمية التابع لمنظمة أطباء بلا حدود في **مستشفى العودة** في جباليا شمال غزة. يقع المبنى على بعد 270 مترًا تقريبًا جنوب غرب المستشفى الإندونيسي. وقد أسفر هذا الحادث عن مقتل ثلاثة أطباء، من بينهم اثنان من موظفي منظمة أطباء بلا حدود، ومرافق أحد المرضى. كما أصيب ثلاثة آخرون من طاقم المستشفى، من بينهم ممرضتان، بجروح. كما تسببت الضربة أيضاً بأضرار هيكلية كبيرة في الطوابق المتضررة، حيث من المرجح أن الذخيرة دخلت من خلال النوافذ في الواجهة الشمالية للمبنى. ويشير تقييم الخبراء العسكريين التابعين للمفوضية السامية لحقوق الإنسان للأضرار ومواقع الجيش الإسرائيلي في المنطقة إلى أن الضربة كانت على الأرجح نتيجة قصف مدفعي للجيش الإسرائيلي. وعلى الرغم من الأضرار والدمار الكبير الذي لحق بمستشفى العودة ومحيطه أثناء تواجد قوات الجيش الإسرائيلي حول المستشفى، إلا أن الجيش الإسرائيلي لم يقدم أي تعليق بشأن حادثة 21 تشرين الثاني/نوفمبر، كما أن مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ليس على علم بأن الجيش

[52] https://t.me/idfofficial/4923

[53] أسفرت الهجمات على المستشفى الإندونيسي والمناطق المجاورة له عن دمار كبير، سواء للمستشفى نفسه أو للبنية التحتية السكنية المحيطة به. وكشف تقييم للأضرار في 20 كانون الأول/ديسمبر عن دمار كبير في محيط المستشفى، حيث تضرر 396 مبنى، 66 منها تضررت بشدة، و80 مبنى دُمر بالكامل في المنطقة المحيطة بالمستشفى. ويشير وجود القوات العسكرية وأنشطتها، كما يتضح من صور الأقمار الصناعية، إلى أن الجيش الإسرائيلي واصل عملياته حول المستشفى ومحيطه، مما أدى إلى أضرار جسيمة وإصابات.

الإسرائيلي قد قدم أي ادعاءات بأن مستشفى العودة كان يستخدم من قبل الجماعات الفلسطينية المسلحة لأغراض عسكرية. ويثير هذا الأمر مخاوف جدية من أن يكون الجيش الإسرائيلي قد قصف مستشفى العودة في انتهاك القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبدأ التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية.

23. وفي 10 كانون الثاني/يناير، في حوالي الساعة 1440، أصابت غارة جوية منزلاً أمام بوابة مدخل **مستشفى شهداء الأقصى** في دير البلح بوسط غزة. وأفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن 12 شخصًا، من بينهم صحفي وعدد من النازحين، وإصابة 35 شخصًا بجروح. وقد تسببت الغارة الجوية في إلحاق أضرار بجدران المستشفى والسيارات الطبية وخيام النازحين داخليًا في المنطقة المجاورة. ويشير حجم الأضرار التي تم فحصها من خلال الأدلة البصرية التي تم التحقق منها إلى أنه تم استخدام ذخيرة ملقاة من الجو ذات تأثيرات واسعة النطاق - على الأرجح من طراز Mk 83 أو GBU-32 [54] - مما يشير إلى أن الجيش الإسرائيلي هو المسؤول عن ذلك. لم يصدر جيش الدفاع الإسرائيلي أي بيان حول هذا الحادث، كما لم تصدر أي جماعة فلسطينية مسلحة أي بيان حول هذا الحادث.

إطلاق النار على المدنيين، بمن فيهم الطواقم الطبية

24. وقد اتسمت الهجمات على المستشفيات كذلك بالاستهداف الدقيق الواضح للأشخاص داخل المستشفيات، بمن فيهم الطواقم الطبية، وذلك باستخدام أسلحة ذات فوهات طويلة. وفي معظم الحالات، كان من الصعب تحديد الجهة التي نسبت إليها الهجمات، لا سيما في الحالات التي ورد فيها تقارير عن وقع اشتباكات مسلحة في محيطها.

25. تحقق مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من عدة حالات وفاة بسبب إطلاق النار في مستشفى العودة في جباليا في كانون الأول/ديسمبر 2023. وأدت عمليات إطلاق النار إلى تقييد الحركة داخل مباني المستشفى لفترة طويلة وتسببت في وقوع إصابات في صفوف الطاقم الطبي. ففي 7 كانون الأول/ ديسمبر، على سبيل المثال، أصيب ممرض متطوع في المستشفى برصاصة قاتلة في صدره بينما كان ينظر من النافذة. وفي 9 ديسمبر/كانون الأول، أصيب أحد العاملين في مستشفى العودة بطلق ناري في الرأس وقُتل أثناء وقوفه بالقرب من إحدى النوافذ. وأكدت منظمة أطباء بلا حدود إصابة أحد الأطباء في 11 ديسمبر/كانون الأول، مشيرةً إلى أنه جراح في المنظمة أصيب أثناء حصار الجيش الإسرائيلي للمستشفى[55]. وفي 21 ديسمبر/كانون الأول، أصيبت عاملة أخرى في المستشفى برصاصة قاتلة في رأسها بينما كانت تتنقل بين مبنيين داخل مبنى المستشفى[56] . كما تلقى مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ادعاءات بأن امرأتين في مراحل متأخرة من الحمل تعرضتا لإطلاق النار وقُتلتا في حادثتين منفصلتين في 6 و8 ديسمبر/كانون الأول 2023 بينما كانتا في طريقهما إلى المستشفى للولادة. وكانتا على بعد 20 مترًا تقريبًا من المستشفى عند إطلاق النار عليهما. لم تكن هناك معلومات في أي من الحوادث المذكورة أعلاه تشير إلى أن الضحايا قد شاركوا بشكل مباشر في الأعمال العدائية. واستناداً إلى جميع المعلومات التي تم جمعها، بما في ذلك حقيقة أن الجيش الإسرائيلي كان خلال هذه الفترة قد حاصر المستشفى وحاصره وكان يسيطر على محيط المستشفى، فإن لدى مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أسباب معقولة للاعتقاد بأن الاستخدام المتكرر للذخيرة الحية بين 5 و22 كانون الأول/ديسمبر جاء من قوات الجيش الإسرائيلي التي كانت تحاصر المستشفى.

26. كما أفادت التقارير بوقوع حوادث مماثلة في جنوب قطاع غزة، في **مستشفى الأمل** في خانيونس. ففي 31 كانون الثاني/يناير 2024، وفقًا لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، تم إطلاق النار على حارس أمن مقر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني المجاور للمستشفى ومتطوع في الخدمة النفسية والاجتماعية مما أدى إلى مقتلهما. وبعد ذلك بيومين، في 2 شباط/فبراير، أفادت التقارير بأن طائرة بدون طيار تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي أطلقت النار باتجاه مقر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، مما أدى إلى مقتل خمسة فلسطينيين، بمن فيهم مدير إدارة الشباب والمتطوعين في الجمعية، وإصابة ستة آخرين[57] . وتشير المعلومات التي جمعها مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى وجود مركبات عسكرية تابعة للجيش الإسرائيلي في كلا الجانبين الشرقي

[54] القنابل الموجهة (يشار إليها في أغلب الأحيان باسم وحدات القنابل الموجهة عندما تكون مزودة بنظام تحديد المواقع الدقيق ومعدات الطيران) هي ذخائر كبيرة وثقيلة للغاية يمكن إسقاطها من الجو لاختراق عدة طوابق من الخرسانة. يمكن برمجة ذخائر الوحدة بدقة، أو توجيهها مباشرة إلى الهدف بدرجة عالية جداً من الدقة. يبلغ الوزن الإجمالي للذخيرة GBU-31 (Mk84) 907 كجم (2000 رطل) وكمية متفجرة صافية (NEQ) تبلغ 429 كجم. ويبلغ وزن القاذفة GBU-32 (Mk83) 453 كجم (1000 رطل) وكمية متفجرة صافية (NEQ) تبلغ 202 كجم.

[55] https://www.facebook.com/msf.arabic/posts/pfbid02SMFwwgB9abS6AoKhLY9jihMRtTP6shJ37V2imfWyNkTb5eReeQaJSjRJwR6VwN3yl

[56] https://www.facebook.com/awdaps/posts/pfbid02ELw41Hnd6ZtsGGUnWJHsbmHa7hYCV3LbGDcJAut71H3qfu8gVp9RyFa1VzMqcpvVl

[57] https://x.com/PalestineRCS/status/1753413275511927158

والغربي للمستشفى في أواخر كانون الثاني/يناير وأوائل شباط/فبراير، حيث طوقت المستشفى، وسيطرت قوات الجيش الإسرائيلي على محيط المستشفى وقت إطلاق النار.

استخدام تكتيكات الحصار تجاه المستشفيات والمرافق التابعة لها

27. وفي كل عملية على مستشفى وثقها مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبعد شن عدة غارات على المباني في المنطقة المجاورة، حاصر الجيش الإسرائيلي المباني. وقد أدى الحصار إلى منع الوصول إلى المستشفى وعزل من بداخله من المرضى والطواقم الطبية والنازحين داخلياً، مع منع دخول الإمدادات الطبية وغيرها من ضروريات الحياة، مما أثر سلباً على حق الأفراد في الصحة والحياة. إن حصار **مستشفى كمال عدوان** في شمال غزة **ومستشفى الأمل** في جنوب غزة هما حالتان من ست حالات دلالية رصدها ووثقها مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

28. في وقت قريب من توقيت حصار المستشفى الإندونيسي ومستشفى العودة على مقربة منه، حاصر الجيش الإسرائيلي أيضًا **مستشفى كمال عدوان** في بيت لاهيا، على بعد 900 متر تقريبًا غرب مستشفى العودة. ويبدو أن الجيش الإسرائيلي بدأ الحصار في وقت ما بين 8 و11 ديسمبر 2023 واستمر حتى 16 كانون الأول/ ديسمبر. واعتبارًا من يوم 11 كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير بوجود 3,000 نازح داخليًا يحتمون بالمستشفى، بالإضافة إلى 65 مريضًا، من بينهم 10 أطفال ورضيعان. ووفقًا لوزارة الصحة الفلسطينية، أجبر الجيش الإسرائيلي في 14 كانون الأول/ديسمبر حوالي 2,500 شخص على إخلاء المستشفى. وذكرت منظمة الصحة العالمية أن ثلاثة مرضى توفوا في 16 كانون الأول/ديسمبر، من بينهم طفل، بسبب "عدم كفاية الرعاية الطبية[58]". وتوفي خمسة مرضى بين 13-15 كانون الأول/ ديسمبر للسبب نفسه. وكغيرها من المستشفيات الأخرى التي حاصرها الجيش الإسرائيلي، ووفقًا لروايات الشهود، لم يكن بإمكان الموجودين داخلها الحصول على كميات كافية من الماء والغذاء والكهرباء، ولم يتمكنوا من التنقل بين أقسام المستشفى المختلفة[59] . وانسحب الجيش الإسرائيلي في 16 كانون الأول/ديسمبر، مخلفاً أضراراً جسيمة في الباحات والمباني في الجهة الشمالية والجنوبية الغربية، بما في ذلك مبنى الصيدلية والإدارة. يفيد جيش الدفاع الإسرائيلي بأنه ألقى القبض على إرهابيين مسلحين في مستشفى كمال عدوان[60] وأن الأسلحة كانت مخبأة في حاضنات في المستشفى[61].

[58] معلومات حول الملف، انظر أيضا:
https://www.facebook.com/DrTedros.Official/posts/pfbid02nZepiowAqtwpy1FrtEQExguox1EEm5qZYiE9qmXEVqg1z99mmBtttci8s3Ugbr18l

[59] https://t.me/MOHMediaGaza/4589

[60] file://C:\Users\AMUDUGER\AppData\Local\Microsoft\Windows\INetCache\Content.Outlook\Y9KTLN1M\Kamal Adwan Hospital: Armed Terrorists apprehended in Kamal Adwan Hospital: Exiting the Hospital With Weapons in Hand, 14 November 2023: https:\www.idf.il\en\mini-sites\idf-press-releases-israel-at-war\december-23-pr\exiting-the-hospital-with-weapons-in-hand-idf-and-isa-apprehended-dozens-of-terror-operatives-in-gaza\;

[61] الأسلحة المخبأة في حاضنات في مستشفى كمال عدوان، 16 نوفمبر 2023 https://www.idf.il/en/mini-sites/israel-at-war/war-on-hamas-2023-resources/weapons-hidden-in-incubators-in-the-kamal-adwan-hospital/ .

أنقاض ملقاة بجانب مبنى في أعقاب غارة إسرائيلية على مستشفى كمال عدوان، وسط الصراع الدائر بين إسرائيل وحماس، شمال قطاع غزة، / فادي الوديفةREUTERS 16 كانون الأول/ ديسمبر 2023.

29. كما حوصرت المستشفيات في خان يونس جنوب قطاع غزة خلال عمليات مكثفة للجيش الإسرائيلي منذ مطلع كانون الأول/ديسمبر 2023. ففي يوم 22 كانون الثاني/يناير 2024، بدأت القوات الإسرائيلية حصار **مستشفى الأمل** ومقر **جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني** في 22 كانون الثاني/يناير 2024، واستمر الحصار على الأقل حتى اقتحام المستشفى وإخلائه بالقوة من قبل الجيش الإسرائيلي في 9 شباط/فبراير. وقبل الحصار، في الفترة ما بين 11 كانون الأول/ديسمبر 2023 و21 كانون الثاني/يناير 2024، وثقت المفوضية ما لا يقل عن 13 غارة على مستشفى الأمل ومقر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني المجاور أو في محيطهما. وحتى 24 كانون الثاني/يناير، كانت قوات الجيش الإسرائيلي تتمركز في الجهات الشمالية والشرقية والغربية للمستشفى وتسيطر على المناطق المحيطة به، حيث شملت الأنشطة إقامة سواتر ترابية. وفي 30 كانون الثاني/يناير، أعلنت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أن قوات الجيش الإسرائيلي اقتحمت باحة مستشفى الأمل، وأن حوالي 8,000 نازح أجبروا على مغادرة المستشفى. وفي 1 فبراير، أعلنت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أن قوات الجيش الإسرائيلي حاصرت المستشفى من جميع الاتجاهات. وفي 9 فبراير، أعلنت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أن قوات الجيش الإسرائيلي قد داهمت مبنى مستشفى الأمل. وبسبب الحصار الذي فرضه جيش الدفاع الإسرائيلي حول المستشفى، في الفترة ما بين 31 يناير/كانون الثاني و7 فبراير/شباط، أفادت التقارير أن ثلاثة مرضى - رضيع واحد وشخصان مسنان - توفوا بسبب انقطاع الأكسجين[62]. وتوقف مستشفى الأمل عن العمل بحلول 28 آذار/مارس، لكنه عاد إلى تقديم خدمات جزئية في 2 أيار/مايو.

أثر الهجمات على المستشفيات

30. وتلك الهجمات التي بيناها على المستشفيات كان لها أثر تراكمي وضع نظام الرعاية الصحية في غزة على شفير الانهيار الكامل، ما له أثر خطير على قدرة الفلسطينيين على الحصول على خدمات الرعاية الصحية والطبية في وقت تتعاظم فيه الحاجة لهذه الخدمات. كما تفاقم الوضع زيادة مع الإغلاق الكامل لمعبر رفح، بعد اقتحام إسرائيل لرفح في أيار/ مايو 2024، ما قضى على إمكانية الإخلاء الطبي عبر هذا المعبر الذي كان يشكل الملاذ الأخير.

31. وفي تعليقاتها على هذا التقرير، ذكرت حكومة إسرائيل أن جيش الدفاع الإسرائيلي اتخذ خلال عملياته "تدابير واسعة النطاق" "للتخفيف من الضرر الذي يلحق بالمدنيين والحد من تعطيل الخدمات الطبية". وشملت هذه التدابير، على حد قولها، تمكين طرق الإخلاء من المستشفيات، وتوفير المعدات الطبية والوقود وغير ذلك من المساعدات الإنسانية لضمان استمرار عمل المستشفيات وسلامة المرضى والموظفين والأفراد الذين يحتمون بها؛ وإنشاء مستشفيات ميدانية لدعم النظام الطبي في غزة.[63] ومع ذلك، فإن هذه المساعدات لم تكن كافية لمواجهة الدمار الناجم عن الهجمات على المستشفيات وما ترتب عليها من قتال

[62] https://www.instagram.com/palestineredcrescent/p/C3MoBJ0t654/?img_index=2
[63] رد إسرائيل المذكور في الفقرة 2 أعلاه.

داخل المستشفيات وحولها، بما في ذلك تكتيكات الحصار. وفي تعليقاتها على التقرير، أكدت حكومة إسرائيل أيضًا أن حماس اختارت "إساءة استخدام حماية المرافق الطبية بشكل منهجي"، و"تضمين نظام الأنفاق والبنية الأساسية داخل مباني المرافق الطبية كمسألة استراتيجية، وتستخدمها كمخابئ للأسلحة ومقرات يمكن الوصول إليها لعناصرها".[64]

32. وحال نظام الرعاية الصحية المحدود على نحو متزايد دون تلقي العديد من المصابين الذين تعرضوا لإصابات ناجمة عن الصدمات النفسية العلاج في الوقت المناسب وربما لإنقاذ حياتهم. فحتى 24 نيسان/أبريل 2024، ووفقًا لوزارة الصحة الفلسطينية، انخفض عدد أسرّة المستشفيات في جميع أنحاء قطاع غزة بنسبة 80 بالمائة. ووفقًا لوزارة الصحة الفلسطينية أيضًا، فبحلول نهاية شهر حزيران/يونيو 2024، قُتل أكثر من 500 من العاملين في المجال الطبي في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر[65] . وفي الوقت نفسه، وبحلول نهاية شهر نيسان/أبريل 2024، وبحسب وزارة الصحة في دولة فلسطين أصيب 77,704 فلسطيني بجروح، حيث أصيب أكثر من 380 جريحًا يوميًا في المتوسط منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مما زاد من الضغط الكبير على نظام الرعاية الصحية الذي كان يتعرض للهجوم والتقلص.[66] وفي حين أن العديد من المستشفيات الرئيسية كانت متوقفة عن العمل أو تعمل بشكل جزئي فقط، لم يتمكن العاملون في المستشفيات العاملة المتبقية من تلبية الطلبات الملقاة على عاتقهم بسبب نقص الموارد، بما في ذلك النقص الحاد في الإمدادات الأساسية[67]. وأفادت التقارير بوفاة العديد من المصابين أثناء انتظارهم للعلاج في المستشفى أو تلقي العلاج. حتى أولئك الذين تمكنوا من تلقي العلاج الحرج، بما في ذلك الجراحة، تلقوه دون أسرّة ومرافق مناسبة، وغالبًا ما كانوا يخرجون من المستشفى قبل الأوان بسبب نقص الأماكن[68].

33. ما كان للهجمات على المستشفيات في غزة آثار خطيرة على المرضى الذين يعانون من حالات طبية غير مميتة في البداية، مما قد يجعلها مميتة. وتعاني النساء، وخاصة الحوامل، معاناة شديدة. فالعديد من النساء يلدن دون رعاية قبل الولادة أو بالحد الأدنى من الرعاية قبل الولادة وبعدها، مما يزيد من خطر وفيات الأمهات والأطفال التي يمكن الوقاية منها. ووفقًا لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، حتى فبراير/شباط 2024، كانت القابلات يلدن أكثر من 70 طفلًا يوميًا في ظل ظروف قاسية مع عدم كفاية المعدات الطبية[69] . وقد تلقى مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقارير تفيد بوفاة عدد من الأطفال حديثي الولادة بسبب عدم قدرة أمهاتهم على حضور فحوصات ما بعد الولادة أو الوصول إلى المرافق الطبية للولادة[70]. وقد أدت الهجمات على المستشفيات إلى ردع العديد من النساء والفتيات عن التماس الرعاية اللازمة بسبب المخاوف والمخاطر المتزايدة. وقد حدث هذا في سياق الظروف القاسية في غزة والتي أدت إلى ارتفاع كبير في حالات الإجهاض وانعدام الأمن الغذائي الشديد بين النساء الحوامل والمرضعات. وبالتالي، حُرمت النساء والفتيات من الحصول على الرعاية الصحية النسائية والإنجابية الأساسية، كما حُرمت الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي من الحصول على الرعاية الطبية. وقد أدى ذلك إلى عواقب طبية وخيمة، بما في ذلك زيادة مشاكل الصحة الإنجابية وأزمات الصحة النفسية والحواجز التي تحول دون الحصول على الرعاية الوقائية.

34. كما فقد الأشخاص المصابون بأمراض مزمنة تتطلب علاجاً متكرراً، مثل الفشل الكلوي وارتفاع ضغط الدم والسكري وأمراض القلب، إمكانية الحصول على علاجهم، مما يعرضهم لخطر تدهور حالتهم الصحية والوفاة. فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير أن ما لا يقل عن 1100 مريض بالفشل الكلوي يواجهون الموت بسبب نقص علاج الغسيل الكلوي[71]. وبالمثل، فقد مرضى السرطان، الذين قُدّر عددهم بـ 10,000 مريض بالسرطان في غزة[72] ، إمكانية الحصول على العلاج الضروري. وفي حين أفادت التقارير أن سرطان الثدي كان من بين أكثر أنواع السرطان شيوعًا في غزة، فقد حُرمت النساء من الفحوصات الطبية[73]. وقد أدى

---

[64] نفس المصدر السابق.

[65] https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2024/06/Statement-on-the-killing-and-arbitrary-detention-of-health-workers-in-Gaza-25-June.pdf

[66] https://t.me/MOHMediaGaza/5377

[67] هيومن رايتس ووتش، غزة: ضربات إسرائيلية غير قانونية على المستشفيات تزيد من تفاقم الأزمة الصحية، https://www.hrw.org/news/2023/11/14/gaza-unlawful-israeli-hospital-strikes-worsen-health-crisis؛ أطباء مستشفيات غزة يفرقون بين المرضى وفقًا لفرص البقاء على قيد الحياة بسبب نقص المعدات (aawsat.com) - Gaza hospital doctors differentiate patients according to survival chances due to lack of equipment (aawsat.com)

[68] https://www.facebook.com/reel/924073249135178

[69] https://arabstates.unfpa.org/en/news/impossible-choices-gaza-%E2%80%9Cwomen-are-giving-birth-prematurely-because-terror%E2%80%9D

[70] مسجل لدى مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنساني

[71] يواجه مرضى الكلى أزمة في غسيل الكلى في المستشفيات التي تكدس فيها الناس/ أخبار صراع إسرائيل فلسطين| الجزيرة https://www.aljazeera.com/features/2023/10/25/terrifying-hope-shrinks-for-gazas-dialysis-patients-at-packed-hospitals

[72] وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير السنوي 2023، الاعتداءات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في 2023

[73] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "مريضات السرطان في غزة يواجهن خطر الموت المحقق خلال جريمة الإبادة الجماعية"، 31 أيار/ مايو 2024

انهيار نظام الرعاية الصحية إلى تفاقم انتشار الأمراض المعدية الناجمة عن النزوح الجماعي واكتظاظ الملاجئ ونقص النظافة الصحية والمياه الكافية[74].

التحليل القانوني

انتهاكات لالتزامات السلطة القائمة بالاحتلال

35. إن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بضمان توفير الخدمات الطبية والصحة العامة والنظافة الصحية والحفاظ عليها إلى أقصى حد ممكن من الوسائل المتاحة لها[75]، واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة. ويجب على إسرائيل تنفيذ هذه الالتزامات إلى أقصى حد ممكن، مع الأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص الوجود المتزايد لقواتها في غزة وتفكيك قدرة السلطات المحلية على توفير الخدمات للسكان[76]. وبموجب القانون الدولي الإنساني، فإن إسرائيل ملزمة كذلك بضمان توفير مواد مثل الإمدادات الطبية والغذاء لسكان غزة، ومرة أخرى إلى أقصى حد من الوسائل المتاحة لها. وإذا كانت موارد الأرض المحتلة غير كافية، يجب على إسرائيل أن تجلب الإمدادات الطبية الضرورية وغيرها من المواد الضرورية[77]. علاوة على ذلك، إذا كانت موارد السكان غير كافية، فعليها أن توافق على خطط الإغاثة، بما في ذلك من قبل المنظمات الإنسانية، و"تسهيلها بكل الوسائل المتاحة لها[78]". تنشأ مخاوف إضافية بشأن انتهاك هذه الالتزامات من: '1' الهجمات على المستشفيات، بما في ذلك الهجمات على مباني المستشفيات ووسائل النقل الطبي والعاملين في المجال الطبي؛ '2' الحصار المنهجي للمستشفيات وما يتبعه من قطع الوصول إلى المحتاجين للرعاية الصحية وعزل العاملين في المجال الطبي والمرضى والنازحين داخلها؛ '3' منع دخول الإمدادات الطبية وغيرها من المواد الأساسية إلى المستشفيات، و'4' إخلاء المستشفيات في وقت لاحق مع عدم توفير الرعاية الطبية البديلة أو ضمان الحصول على ضروريات الحياة الأخرى. في ظل ظروف معينة، قد يرقى التدمير المتعمد لمرافق الرعاية الصحية إلى شكل من أشكال العقاب الجماعي، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، ما يمكن أن يشكل أيضًا جريمة حرب[79].

36. وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تنطوي الهجمات على المستشفيات على مجموعة من الانتهاكات، بما في ذلك الحق في التمتع بأعلى معايير الصحة والغذاء والماء وفي نهاية المطاف الحق في الحياة[80]. وتنطبق التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان في غزة بحكم السلطة والسيطرة التي تمارسها على الأرض والسكان وتمتعهم بحقوقهم في غزة، ولا سيما بحكم وضعها كقوة احتلال[81]. ويشمل ذلك التزامها بالامتناع عن التدخل في التمتع بحقوق الإنسان أو وضع العراقيل أمام التمتع بها. ويشمل أيضًا الالتزامات الفورية بتأمين الحد الأدنى من الحقوق الأساسية مثل الحق في أعلى معايير الصحة[82] والغذاء[83] والماء[84]. ويقتضي القانون الدولي لحقوق الإنسان أن تفي إسرائيل، من خلال توفير السلع والخدمات اللازمة، بحقوق الإنسان

---

[74] حتى 30 نيسان/ أبريل 2024، سجلت منظمة الصحة العالمية (WHO) 711,178 حالة من حالات العدوى التنفسية الحادة، و381,487 حالة إسهال بما في ذلك 106,545 حالة لأطفال دون سن الخامسة، و87,800 حالة من الجرب والقمل، و51,055 حالة من الطفح الجلدي، و7,827 حالة من الجدري المائي، و48,177 حالة من متلازمة اليرقان الحاد. .

[75] وينطبق هذا على إسرائيل في غزة "بقدر ما تبقى قادرة على ممارسة عناصر سلطتها بدلاً من الحكومة المحلية وتستمر في ممارستها. ... إن التزامات إسرائيل [بموجب قانون الاحتلال] تتناسب مع درجة سيطرتها الفعلية على غزة." (محكمة العدل الدولية، الآثار القانونية المترتبة على سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، 19 تموز/يوليو 2024، الفقرات 92 و94).

[76] اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 56

[77] اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 55 .

[78] اتفاقية جنيف الرابعة المادة 59، الفقرة 1

[79] اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 33، دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدتان 103 و156.

[80] مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. 11 و12؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 6.

[81] انظر الرأي الاستشاري لعام 2004 بشأن العواقب القانونية المترتبة على تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة (https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/131/131-20040709-ADV-01-00-EN.pdf)، الفقرة 109. وانظر أيضاً الرأي الاستشاري لعام 2024 بشأن العواقب القانونية المترتبة على سياسات وممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية (https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/186/186-20240719-adv-01-00-en.pdf)، الفقرتان 98 و99. وانظر أيضاً اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الملاحظات الختامية (إسرائيل) (https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g03/426/00/pdf/g0342600.pdf)، 26 حزيران/يونيو 2003، الفقرة 31؛ والتعليق العام رقم 31 للجنة المعنية بحقوق الإنسان (https://digitallibrary.un.org/record/533996?ln=en&v=pdf)، الفقرتان 10 و11.

[82] اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14، الفقرات 43 و44.

[83] التعليق العام للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم. 12، الفقرة. 14.

[84] التعليق العام للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم. 15، الفقرة. 37.

للأفراد الذين تدين لهم بالتزامات في الحالات التي لا يستطيعون فيها إعمال حق من حقوقهم بأنفسهم، لأسباب خارجة عن إرادتهم[85] .

انتهاكات وضع الحماية للمستشفيات والعاملين في المجال الطبي

37. تثير الهجمات المتكررة التي يشنها الجيش الإسرائيلي على المستشفيات مخاوف بشأن الامتثال للالتزام بموجب القانون الدولي الإنساني الذي يقضي باحترام وحماية العاملين في المجال الطبي وسيارات الإسعاف والمستشفيات في جميع الأوقات وعدم فقدان الحماية الخاصة التي يتمتعون بها إلا إذا ارتكبوا أو استُخدموا لارتكاب أعمال تضر بالعدو[86] خارج نطاق وظيفتهم الإنسانية. يجب اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة للحفاظ على هذه القواعد. ولا يمكن مهاجمة المستشفى الذي فقد حمايته الخاصة إلا إذا استوفى أيضاً معايير اعتباره هدفاً عسكرياً بموجب القانون الدولي الإنساني[87]، وما لم يتم توجيه تحذير يحدد، عند الاقتضاء، مهلة زمنية معقولة، وبعد أن يكون هذا التحذير قد ظل دون استجابة[88]. وينبغي أن تضمن هذه المهلة الزمنية جملة أمور منها إتاحة الوقت الكافي للأطراف لاتخاذ الخطوات اللازمة لوقف الأعمال التي تضر بالعدو، وبالتالي توفير ضمانة إضافية للحد من احتمال شن هجمات على المرافق الطبية وغيرها من التدخلات العسكرية في سير عملها، وذلك في جملة أمور أخرى. يجب أن يمنح التحذير أيضًا المسؤولين عن المنشأة الطبية فرصة للرد على أي ادعاءات لا أساس لها من الصحة تفيد بارتكاب أعمال ضارة بالعدو وتقديم أدلة على عكس ذلك[89]. وحتى في حالة استيفاء جميع هذه المعايير، فإن الهجوم يخضع لقيود أخرى: يجب أن يقتصر الهجوم على الجزء المحدد من المنشأة الذي يستوفي المعايير المذكورة أعلاه ويشكل هدفاً عسكرياً، ويجب أن يحترم حماية الجرحى والمرضى والعاملين في المجال الطبي الذين يبقون داخل المنشأة وكذلك الأهداف الطبية، وفقاً لمبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات في الهجوم[90].

38. لم يقدم الجيش الإسرائيلي معلومات كافية تسمح بالتحقق بشكل مستقل من بياناته عندما صرح بها والتي مفادها أن المستشفيات، وعربات الإسعاف، والطواقم التي تعرضت للهجوم قد فقدت الحماية الخاصة الممنوحة لها وأصبحت أهدافا عسكرية. في حقيقة الأمر، بالنسبة للهجمات على مستشفى العودة ومستشفى شهداء الأقصى، لم تصدر أي مزاعم بشأن أعمال عدائية أفضت إلى فقدان حماية المستشفيات والطواقم الطبية. وفي هجمات أخرى، أصدر جيش الدفاع الإسرائيلي بيانات بدون إثباتات تفيد بأن المستشفيات قد استخدمت كمقار ل"نشاط حماس الإرهابي"، أو أن الهجمات بالصواريخ والقوات كانت موجهة من داخل المستشفيات. وعلاوة على ذلك، وحتى لو ثبتت صحة هذه التصريحات في نهاية المطاف، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يوضح كيف أن الهجمات المستمرة على المستشفيات ظلت مبررة من الناحية القانونية على الرغم من وجود أدلة على الطبيعة المؤقتة لممارسة مهام القيادة ومواقع إطلاق الذخائر في سياق النزاع في غزة. وهناك حاجة إلى إجراء المزيد من التحقيقات لتقييم إلى أي مدى يمكن أن تكون فرادى المستشفيات ووسائط النقل الطبية والطواقم الطبية قد فقدت الحماية الخاصة التي يوفرها القانون الدولي الإنساني.

39. وفي إحدى الحالات المحددة، ووفقا لشهادة أحد المعتقلين الفلسطينيين المفرج عنهم، ورد أن مسؤولا إسرائيليا ذكر أن عملية ضد مستشفى كان الهدف منها إلحاق الضرر "بقيادة حماس"، والضغط عليها للموافقة على صفقة رهائن، وتدمير القيادة المدنية لحماس، التي ادعي أنها[91] تستخدم المستشفيات كقاعدة للعمليات[92]. مثل هذه الاعتبارات لا تجعل من المستشفيات أهدافًا عسكرية وتثير مخاوف جدية من انتهاك مبدأ التمييز والحماية الخاصة للمستشفيات.

---

[85] لعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 2(1)، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 2(1)، التعليق العام رقم 14 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفقرة 37. ومن المرجح أن تكون إسرائيل قد انتهكت التزامات أخرى بموجب معاهدات حقوق الإنسان من خلال حصار المستشفيات وحرمانها من الرعاية الصحية فيما يتعلق بمجموعات محددة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة (بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، والنساء (بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) والأطفال (بموجب اتفاقية حقوق الطفل).

[86] اتفاقية جنيف الرابعة، المواد 18-20. انظر أيضاً دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القواعد 25 و28 و29، والبروتوكول الإضافي الأول، المادة 13. لا تعتبر الأفعال التالية أعمالاً ضارة بالعدو: تزويد أفراد المستشفى بأسلحة فردية خفيفة للدفاع عن أنفسهم أو عن الجرحى والمرضى الذين في عهدتهم؛ حراسة المستشفى من قبل الحراس؛ العثور في المستشفى على أسلحة صغيرة وذخيرة تم أخذها من الجرحى والمرضى ولم يتم تسليمها بعد إلى الخدمة المناسبة؛ وجود أعضاء الجماعات المسلحة الفلسطينية في المستشفى لأسباب طبية (انظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، شرح للقواعد 25 و28 و29)..

[87] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 8.

[88] اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 19، ودراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، توضيحات بشأن القاعدة 28.

[89] انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة، 2024، ص 42-44.

[90] نفس المصدر السابق.

[91] بحسب شهادات نشرتها إسرائيل عن المعتقلين المحتجزين لديها

[92] جيش الدفاع الإسرائيلي يقول إن عملية الشفاء تدمر قيادة حماس، ما يزيد الضغوط في مباحثات الرهائن| ذا تايمز أوف إسرائيل https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/idf-chief-says-shifa-op-damaging-hamas-leadership-adding-pressure-in-hostage-talks/

انتهاكات الالتزامات المتعلقة بالهجمات باستخدام الأسلحة المتفجرة

40. إذا كانت أي من الغارات التي استهدفت ما لا يقل عن 27 مستشفى و12 مرفقًا طبيًا آخر، والتي بلغ مجموعها 136 غارة بين 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 و30 يونيو/حزيران 2024، قد استهدفت عمدًا مدنيين بمن فيهم الأطباء والممرضين والممرضات والمسعفين الذين لا يشاركون بشكل مباشر في الأعمال العدائية، أو أهدافًا مدنية لا تستخدم لارتكاب أعمال ضارة بالعدو، وليس أهدافًا عسكرية، فإن ذلك يرقى إلى مستوى جرائم الحرب[93]. وحتى في الظروف الاستثنائية التي يفقد فيها العاملون في المجال الطبي وسيارات الإسعاف والمستشفيات حمايتهم الخاصة ويستوفون معايير اعتبارهم أهدافاً عسكرية[94]، فإن أي هجوم يجب أن يمتثل مع ذلك للمبادئ الأساسية للتمييز والتناسب والاحتياطات في الهجوم[95]. ويجب اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة في اختيار الأسلحة والتكتيكات والتوقيت والأهداف لتجنب الخسائر العرضية في أرواح المدنيين وإصابة المدنيين والإضرار بالأعيان المدنية، وفي جميع الأحوال لتقليلها إلى أدنى حد ممكن.

41. وفي بعض الهجمات على المستشفيات، استخدم جيش الدفاع الإسرائيلي على الأرجح أسلحة متفجرة ذات تأثير واسع النطاق. ويبدو، على سبيل المثال، أنه تم استخدام ذخيرة من طراز Mk3 أو ذخيرة من طراز GBU-32 في الغارة الجوية التي وقعت في 10 كانون الثاني/يناير أمام مستشفى شهداء الأقصى. وبالنظر إلى مدى كثافة السكان في المناطق المستهدفة، فإن استخدام مثل هذا السلاح ذي التأثير الواسع النطاق أثار مخاوف جدية من الهجوم العشوائي. لا يمكن توجيه الأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع النطاق إلى هدف عسكري محدد فقط في المناطق المكتظة بالسكان، ولا يمكن أن تكون آثارها محدودة، مما يؤدي إلى ضرب الأهداف العسكرية والمدنيين والأعيان المدنية دون تمييز. إن تأثير هذه الهجمات كان متوقعاً تماماً بالنسبة للجيش الإسرائيلي، مع توفر معلومات واضحة عن موقع المستشفيات وتركز الأشخاص المدنيين داخلها، بما في ذلك النازحين، والطواقم الطبية والجرحى والمرضى، كما أن المعلومات عن تأثير الهجمات السابقة التي استخدمت فيها وسائل وأساليب مماثلة كانت متوفرة أيضاً. وهذا يثير مخاوف أساسية من انتهاكات مبادئ التمييز والاحتياطات في الهجوم[96]. وفي ظروف معينة، قد ترقى هذه الهجمات إلى هجوم مباشر ضد المدنيين أو الأعيان المدنية[97].

42. وحتى لو كانت مثل هذه الهجمات تستهدف أهدافاً عسكرية، فمن الصعب تصور كيف يمكن اعتبار قتل وإصابة هذا العدد الكبير من المدنيين في كل ضربة من هذه الهجمات والأضرار الجسيمة التي تلحق بالمرافق الصحية غير مفرطة مقارنة بأي ميزة عسكرية ملموسة متوقعة في الهجوم على مراكز التحكم والقيادة المتنقلة. وتزداد المخاوف بشأن تناسب مثل هذه الهجمات عند النظر في آثارها الارتدادية، بما في ذلك الوفيات والمعاناة غير الضرورية الناجمة عن نقص خدمات الرعاية الصحية اللاحقة[98]. وقد كان للهجمات على المستشفيات، وما يرتبط بها من أعمال عدائية في محيطها، عواقب وخيمة على حق الفلسطينيين في الحياة والصحة، ولا سيما بالنسبة للأشخاص الأكثر عرضة للخطر والذين يحتاجون إلى رعاية مخصصة مثل الرضع والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والحوامل والمرضى والجرحى.

---

[93] نظام روما المواد 8 (2) (أ) (1)؛ 8 (2) (ب) (1)؛ المادة 8 (2) (ج) (1) والمادة 8 (2) (هـ) (1)، وكذلك المادتين 8 (2) (ب) (2) و8 (2) (هـ) (12). انظر أيضًا دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 156.

[94] انظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدتين 25 و8؛ اتفاقية جنيف الأولى، المادة 21.

[95] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القواعد 1، 7، 14، 15-21؛ البروتوكول الإضافي الأول، المادة 52(2)؛ البروتوكول الإضافي الأول، المادة 51(5)(ب)؛ والبروتوكول الإضافي الأول، المادة 57(2) (إسرائيل ليست طرفاً في البروتوكول الإضافي الأول ولكنها تقبل أن بعض أحكامه تعكس بدقة القانون الدولي العرفي، انظر "العملية في غزة، الجوانب الواقعية والقانونية"، تقرير، وزارة الخارجية الإسرائيلية، تموز/ يوليو 2009، متاح على http://www.mfa.gov.il). انظر أيضاً التقرير الموضوعي لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان : https://www.ohchr.org/en/documents/reports/thematic-report-indiscriminate-and-disproportionate-attacks-during-conflict-gaza

[96] لمزيد من التحليل بشأن الاستخدام السابق للأسلحة المتفجرة ذات التأثيرات واسعة النطاق في غزة، وانتهاك القانون الدولي الإنساني، انظر أيضاً التقرير الموضوعي لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مصدر سابق.

انظر أيضا A/HRC/29/CRP.4, الفقرة 415

[97] وقد خلصت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضية غاليتش إلى أن "الهجمات العشوائية، أي الهجمات التي تصيب المدنيين أو الأهداف المدنية والأهداف العسكرية دون تمييز، يمكن اعتبارها هجمات مباشرة ضد المدنيين"، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المدعي العام ضد غاليتش (https://www.refworld.org/jurisprudence/caselaw/icty/2003/en/40194)، القضية رقم IT-98-29-T، الحكم، 5 كانون الأول/ديسمبر 2003، الفقرة 57. 57. كما ربطت محكمة العدل الدولية في، مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها (https://www.icj-cij.org/case/95/advisory-opinions)، 8 تموز/يوليو 1996، بين حظر الهجمات العشوائية والهجمات ضد السكان المدنيين، ولاحظت أن المبدأ الأساسي "الوارد في النصوص التي تشكل نسيج القانون الدولي الإنساني" هو أنه "يجب على الدول ألا تجعل المدنيين هدفاً للهجوم، وبالتالي يجب ألا تستخدم أبداً أسلحة لا تستطيع التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية"، الفقرة 78. وتنص المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن توجيه الهجمات عمداً ضد السكان المدنيين أو الأعيان المدنية جريمة حرب.

[98] انظر ورقة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التناسب والاحتياطات في الهجوم: التأثيرات المرتدة لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان,(2016) https://international-review.icrc.org/sites/default/files/irc_97_901-9.pdf.

انتهاكات تتعلق باستخدام المستشفيات لغايات غير وظيفتها الإنسانية

43. إذا استخدمت الجماعات المسلحة الفلسطينية المستشفيات والوحدات الطبية الأخرى خارج نطاق وظيفتها الإنسانية في أعمال ضارة بالعدو، أو في محاولة لحماية أهداف عسكرية من الهجوم، فإن هذا السلوك يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. ويقع على جميع أطراف النزاع الالتزام باحترام وحماية المستشفيات، واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين والأهداف المدنية الخاضعة لسيطرتها من آثار الهجوم. ويشمل ذلك عدم استخدام المستشفيات لارتكاب أعمال ضارة بالعدو، وضمان أن تكون المستشفيات، قدر الإمكان، في مواقع لا تعرض سلامة المستشفيات للخطر في الهجمات ضد الأهداف العسكرية[99]. وقد دأب الجيش الإسرائيلي على الادعاء بأن المستشفيات التي هاجمها قد استخدمت من قبل "حماس" أو "منظمات إرهابية"، أو أن عناصرها كانوا على مقربة من المستشفى. وإذا ما تم التحقق من ذلك، فإن هذا من شأنه أن يثير مخاوف جدية من أن الجماعات الفلسطينية المسلحة تستخدم وجود المدنيين لحماية نفسها عمداً من الهجوم، وهو ما يرقى إلى جريمة حرب[100]. ويتعين إجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية في هذا الصدد. كما تثير التقارير التي تتحدث عن محاصرة الجيش الإسرائيلي للمستشفيات والاستيلاء عليها، بما في ذلك مجمع الشفاء الطبي، لفترات طويلة المخاوف بشأن استخدام المستشفيات خارج نطاق وظيفتها الإنسانية في أعمال تضر بالعدو.

انتهاكات أخرى خلال حصار المستشفيات

44. خلال مرات حصار مستشفى الشفاء والمستشفى الإندونيسي في تشرين الثاني/ نوفمبر، ومستشفى العودة ومستشفى كمال ناصر في كانون الأول/ ديسمبر، ومستشفى الأمل ومقر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في كانون الثاني/ يناير، أطلقت ذخيرة حية على المدنيين، ما أدى إلى مقتل مدنيين بمن فيهم طواقم طبية، وحال دون قدرة المدنيين على الخروج من المستشفيات ومحيطها. لا تتوفر معلومات في وقت كتابة هذا التقرير تشير إلى أن الضحايا شاركوا مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية، أو أن النيران وجهت نحو أهداف مشروعة، ما يثير مخاوف جدية بشأن انتهاكات لمبدأ التمييز.

45. وكجزء من حصاره للمستشفيات، منع الجيش الإسرائيلي إيصال الإمدادات الطبية الأساسية وغيرها من الإمدادات إلى هذه المستشفيات مما أدى إلى نقص يهدد الحياة. وقد تجلى ذلك في نقص الأدوية والوقود والأكسجين والغذاء أثناء حصار مستشفى العودة ومستشفى كمال عدوان في كانون الأول/ديسمبر، ومستشفى الأمل في كانون الثاني/يناير/فبراير، مما تسبب في وفاة ثلاثة مرضى حسبما أفادت التقارير. يتعارض منع الغذاء والإمدادات الطبية عن المدنيين المحاصرين داخل المستشفيات مع عدة التزامات لأطراف النزاع باحترام وحماية الوحدات الطبية، والتي تشمل ضمان عملها دون عوائق، وحظر التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، والالتزام بالسماح بمرور الإغاثة الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى المدنيين المحتاجين وتسهيلها[101]. كما أن الطريقة التي تمت بها عمليات الحصار تشكك في احترام جيش الدفاع الإسرائيلي لالتزامه بالحرص الدائم على تجنيب السكان المدنيين والمدنيين والأعيان المدنية أثناء تنفيذ العمليات العسكرية[102]، في حين أن تأثير الحصار على المدنيين كان متوقعاً تماماً.

46. خلال عمليات الحصار وغيرها من العمليات ضد المستشفيات، أمر الجيش الإسرائيلي بإجلاء المرضى والموظفين والنازحين من المستشفيات، الأمر الذي أثار في هذه الظروف مخاوف من التهجير القسري. ومن بين هؤلاء 5,000 شخص تم إجلاؤهم من مستشفى الشفاء في 18 تشرين الثاني/نوفمبر، من بينهم مرضى ومصابون، و500 جريح فلسطيني تم إجلاؤهم من المستشفى الإندونيسي إلى مستشفيات أخرى في خان يونس ورفح في تشرين الثاني/نوفمبر، وحوالي 2,500 شخص تم إجلاؤهم من مستشفى كمال عدوان في 14 كانون الأول/ديسمبر. وفي حين أن القانون الدولي الإنساني يحظر أعمال التهجير القسري، يجوز لإسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال في غزة، أن تقوم "بإخلاء كلي أو جزئي لمنطقة معينة إذا اقتضى أمن السكان أو لأسباب عسكرية قاهرة ذلك[103] ." ومع ذلك، فهي ملزمة باتخاذ الخطوات التالية: (1) لضمان حصول الأشخاص الذين تم إجلاؤهم على النظافة الصحية والصحة والسلامة والتغذية والمأوى المناسب، و(2) لتقليل خطر انفصال أفراد الأسرة عن بعضهم البعض[104]. إن حقيقة أن أوامر الإجلاء قد صدرت والتي كان من المستحيل على الكثيرين الامتثال لها، بالنظر إلى الحالة الصحية للمرضى، وحالة الأشخاص ذوي الإعاقة، وعدم وجود أماكن آمنة للذهاب إليها، وترك المرضى والنازحين في المستشفيات أثناء استمرار الهجمات، هي أيضًا ذات صلة بالتزام جيش الدفاع الإسرائيلي باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة في تخطيط وتنفيذ الهجمات للحد من تأثيرها على السكان المدنيين. ويثير رصد مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مخاوف جدية من أن إسرائيل انتهكت

---

[99] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القواعد 22-24، 28 و29. اتفاقية جنيف الأولى، المادة 19، الفقرة 2؛ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 18، الفقرة 5. ورغم أنه في سياق قطاع غزة المكتظ بالسكان، سيكون من الصعب تحديد مواقع المستشفيات بطريقة تجعلها آمنة من القتال.

[100] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 156

[101] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، القواعد 28 و53 و55

[102] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، القاعدة 15

[103] اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 49. انظر أيضاً دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 129

[104] نفس المصدر السابق

هذه الالتزامات، مما عرّض الطواقم الطبية والمرضى والنازحين داخلياً للموت والإصابة والمرض وسوء التغذية، فضلاً عن فصل الأطفال المرضى عن ذويهم خلال عمليات الإجلاء المؤلمة هذه.

جرائم محتملة بموجب القانون الدولي

47. تعمد توجيه هجمات ضد المستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى، شريطة ألا تكون أهدافاً عسكرية؛ وتعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، بما في ذلك شن هجوم عشوائي يؤدي إلى وفاة أو إصابة مدنيين؛ وتعمد شن هجمات غير متناسبة، كلها جرائم حرب[105]. كما أن استغلال وجود شخص مدني أو غيره من الأشخاص المحميين لجعل بعض النقاط أو المناطق أو القوات العسكرية في مأمن من العمليات العسكرية يعتبر جريمة حرب أيضاً[106].

48. كما أن العديد من هذه الأفعال، إن ارتُكبت كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين، تنفيذاً لسياسة دولة أو منظمة، أو في حال كان فاعل من غير الدول، قد ترقى أيضاً إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. وتشمل هذه الأفعال المتعمدة التي أدت إلى مقتل مدنيين، بمن فيهم الطواقم الطبية، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني في سياق الهجمات على المستشفيات، والمنع التعسفي لتزويد السكان المدنيين بالمواد الغذائية والطبية وغيرها من الإمدادات الضرورية للحياة.

الاستنتاجات

49. وقد أدى سير الأعمال العدائية في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر إلى تدمير نظام الرعاية الصحية في غزة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة بالنسبة للشعب الفلسطيني كما هو متوقع. وكما أبرز هذا التقرير، فإن تدمير نظام الرعاية الصحية في غزة، ومعدلات قتل المرضى والموظفين والمدنيين الآخرين في هذه الهجمات، هو نتيجة مباشرة لتجاهل القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

50. ومن الضروري إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة وذات مصداقية في هذه الحوادث، والمحاسبة الكاملة على جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان التي وقعت. ونظراً لقصور نظام عدالة إسرائيل نفسها فيما يتعلق بسلوك قواتها المسلحة، يجب أن يشمل ذلك إجراء تحقيقات مستقلة لجمع وحفظ الأدلة من أجل الملاحقات القضائية المستقبلية من خلال محاكم محلية مختصة بموجب مبادئ الولاية القضائية العالمية المقبولة، بما يتماشى مع القانون الدولي أو من خلال المحاكم الدولية؛ كما يجب أن تكون أولوية بالنسبة لإسرائيل، كونها القوة القائمة بالاحتلال، أن تضمن وتيسر حصول السكان الفلسطينيين على رعاية صحية مناسبة ولابد لجهود التعافي وإعادة الإعمار في المستقبل أن تضع ضمن أولوياتها ترميم القدرات الطبية التي فقدت خلال الشهور الأربعة عشر الأخيرة من الصراع المكثف.

---

[105] نظام روما، المادة 8(2)(ب)(i) و(iv) و(ix) أو المادة 8(2)(i)(e) و(iv). انظر أيضًا دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.

[106] نظام روما، المادة 8(2)(ب)(xxiii). انظر أيضاً اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 156. المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المدعي العام ضد بلاسكيتش، القضية رقم IT-95-14-T، غرفة المحاكمة، حكم صادر في 3 مارس/آذار 2000، الفقرة 716 (معاملة استخدام الدروع البشرية كمعاملة لاإنسانية وقاسية)؛ المدعي العام ضد أليكسوفسكي، القضية رقم IT-95-14/1-T، هيئة المحاكمة، حكم صادر في 25 يونيو/حزيران 1999، الفقرة 229 (معاملة كإهانة للكرامة الشخصية). وفي سياق القانون الدولي لحقوق الإنسان، يمكن اعتبار هذه الممارسة أيضاً انتهاكاً للالتزامات بحماية الأشخاص من الحرمان التعسفي من الحياة.